المحور الأول: ماهية القانون المصرفي

المحاضرة 2: (ملخص)

-**رابعا:** مصادر القانون المصرفي

-**خامسا:** الإطار القانوني للإصلاحات المصرفية في الجزائر

رابعا: مصادر القانون المصرفي

1 .المصادر الداخلية:

- النصوص التشريعية و التنظيمية: تشمل القوانين والأنظمة المحلية التي تنظم البنوك والعمليات المصرفية.
- الاجتهاد الفقهي: يساعد في تفسير وتحديد الطابع القانوني لبعض العمليات المصرفية.
- العرف: تقاليد المجتمع والأعراف التي تنظم العلاقات في المجال المصرفي.

2 .المصادر الدولية:

- الاتفاقيات والأعراف الدولية: تحدد قواعد النشاط والتنظيم المصرفي على الصعيدين الوطني والدولي.
- قواعد دولية لبعض العمليات المصرفية صادرة عن هيئات ولجان دولية.

خامسا: الإطار القانوني للإصلاحات المصرفية في الجزائر

-الإطار القانوني للإصلاحات المصرفية إلى غاية قانون النقد و القرض لسنة 1990

تمت الإصلاحات المصرفية في الجزائر ابتداءً من عام 1986 وتضمنت القوانين التالية:

1 .قانون البنكي (12/86) لإصلاح المنظومة المصرفية وتحديد وظائف البنك المركزي وتمويل الاقتصاد.

2 .قانون البنكي (06/88) لإعطاء البنوك والقرض مزيدًا من الاستقلالية وتوسيع وظائف البنك المركزي.

3 .قانون النقد والقرض (10/90) لتحقيق تغيير جذري في النظام المصرفي وتعزيز استقلال البنك المركزي وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية.

هذه الإصلاحات تهدف إلى تحسين النظام المصرفي وتعزيز الاستثمار والثقة في البنوك.

-الإطار القانوني للإصلاحات المصرفية بعد قانون النقد والقرض لسنة 1990

بعد قانون النقد والقرض لعام 1990، جاءت إصلاحات إضافية في الإطار القانوني للنظام المصرفي في الجزائر:

1 .تعديل قانون النقد والقرض في عام 2001 (الأمر 01/01) لفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

2 .صدر الأمر (11/03) في عام 2003 لتكثيف صرامة القوانين والآليات المصرفية بهدف تعزيز استقلال بنك الجزائر وحماية التوظيف والادخار العمومي.

3. تعزيز بنك الجزائر من خلال الأمر (04/10) في عام 2010 بوسائل جديدة لمراقبة وتعزيز الاستقرار المالي، وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض لمراقبة البنوك ومعالجة الأخطار المصرفية.

4. قانون النقد والقرض المصرفي 23-09 يهدف إلى تحسين الإطار القانوني للنظام المصرفي في الجزائر، بتعديلات تشمل تشكيلة مجلس إدارة بنك الجزائر، توسيع صلاحيات المجلس النقدي المصرفي واللجنة المصرفية، ودعم الصيرفة الإسلامية. الهدف هو تعزيز الإصلاحات وتحسين التنظيم المصرفي وضمان استقرار القطاع المصرفي في الجزائر.